التقى نائبة مدير عام منظمة الهجرة الدولية

باسندوة يؤكد استعداد الحكومة تقديم التسهيلات اللازمة لعمل وأنشطة المنظمة

صنعاء/سبأ

التقى رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس وفد منظمة الهجرة الدولية الذي يزور اليمن حاليا برئاسة نائبة مدير عام المنظمة لاورا تومسون، وذلك للمشاركة في أعمال المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن الذي انطلقت اعماله امس الأول بصنعاء.

وتناول اللقاء علاقات التعاون والتنسيق القائمة بين اليمن والمنظمة في الجوانب المتصلة باستقبال وإيـواء اللاجئين والمهاجرين من دول القرن الافريقي، إضافة إلى أجندة المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة، واهـداف انعقاده والنتائج المتوقعة منه.

ورحب الأخ رئيس الوزراء في مستهل اللقاء بوفد المنظمة.. مشيرا إلى التنسيق القائم بين الحكومة والمنظمة لمساعدة اللاجئين والمهاجرين من دول القرن الافريقي.

وأكد الأخ باسندوة بهذا الخصوص أن اليمن لن يتخلى عن واجبه الإنساني تجاه المهاجرين واللاجئين رغم الظروف والاوضـاع الاقتصادية والامنية الصعبة التي يمر بها حاليا.. لافتا إلى أهمية الدعم الفاعل من المجتمع الدولي لليمن في هذا الجانب.. مشيرا إلى أن الحكومة لن تدخر أي جهد في تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتسهيل عمل وانشطة المنظمة الدولية للهجرة في اليمن.

من جانبها استعرضت نائبة مدير عام منظمة الهجرة الدولية نشاط المنظمة والتي تعمل في اليمن منذ العام 1994م ولها ثلاثة مكاتب في صنعاء وعدن وحرض.

وقالت: المنظمة تولي اهتماماً كبيراً باليمن، لأن اليمن وبالرغم من كل ما يعانيه من مشاكل إلا أنه فتح حدوده للاجئين والمهاجرين خصوصا من منطقة القرن الافريقي، وما يمثله ذلك من اعباء كثيرة على اليمن واقتصادها».

حضر اللقاء وزير الداخلية الدكتور عبدالقادر قحطان ومساعد مدير مكتب رئيس الـوزراء السكرتير الخاص علي النعيمي، والمدير الاقليمي لمنظمة الهجرة الدولية للشرق الأوسط وشمال افريقيا بسكوالي لوبولي، ورئيسة بعثة المنظمة في اليمن نيكولتا جيوردانو.

123 مليون ريال تكلفة تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي بالمكلا

<المكلا/ سبأ

استعرضت لجنة المناقصات بمدينة المكلا في اجتماعها أمـس مظاريف مـشروع تنفيذ أعمال المياه والصرف الصحي بمشروع الصالح السكني لذوي الدخل المحدود المرحلة الأولى بتكلفة 123 مليون ريـال بتمويل حكومي.

حضر الاجتماع أمين عام المجلس المحلي بحضرموت صالح عبود العمقي ورئيس لجنة الخدمات بمحلي حضرموت الدكتور عبدالباقي علي الحوثري ومدير عام مكتب وزارة الأشغال العامة والطرق بساحل حضرموت الدكتور عبدالله باغميان وعدد من المسؤولين في المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي.

بعثة البنك الدولي تناقش قضايا المياه واحتياجات التنمية الزراعية في اليمن

<صنعاء/سبأ

التقى وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الإنـتـاج الـزراعـي المهندس عبدالملك الـثـور أمس بصنعاء بعثة البنك الدولي برئاسة مسؤول قطاع المياه في البنك الدكتورة أمل طالبي.

ناقش اللقاء بحضور وكيل وزارة الـزراعـة لقطاع الـري واستصلاح الأراضي الـزراعـيـة المـهـنـدس عبدالواحد الحمدي تدخلات البنك الدولي في قطاع المياه وقضايا المزارعين ومستوى تحسين دخلهم المعيشي من خلال تحسين وتوفير الخدمات الزراعية المختلفة.

وتناول اللقاء توجهات البنك الـدولي ودعمه لتنفيذ المشاريع الزراعية في اليمن خـلال المرحلة القادمة والتركيز في هذا الجانب على المحافظات المتضررة والمحتاجة، والعمل على حل المشكلات والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في تلك المحافظات ... كما استعرض التحديات التي تواجه قطاع المياه في اليمن وتـم التأكيد على أهمية تكثيف الأنشطة والبرامج المتعلقة بترشيد استخدامات المياه ونشر الوعي بقضايا المياه لدى المزارعين وتحفيزهم على التوجه نحو تقنيات الـري الحديث كإحدى الوسائل المساعدة على الحفاظ على مخزون المياه الجوفية وضمان استمرارية المياه وديمومتها لري المحاصيل الغذائية المختلفة اللازمة لتوفير الأمن الغذائي.

وتم التأكيد على استمرار عملية التنسيق بين البنك الدولي والبرنامج الوطني للري وبذل مزيد من الجهود لضمان نجاح تنفيذ المشاريع وحل الإشكاليات والمعوقات التي قد تواجه تنفيذ تلك المشاريع خاصة في ما يتعلق بأنظمة الري الحديث والأنشطة المختلفة للبرنامج.

ونوه اللقاء بدور الأنشطة والبرامج التي ينفذها البرنامج الوطني للري خاصة في مجال تحسين أنظمة الري الحديث وتحسين الـري بالسيول وحصاد المياه والحفاظ على التربة وتدخلات البرنامج في تقديم الدعم المـؤسـسي لـوحـدة إدارة البرنامج وفروعه من خلال وحـدة خدمات إرشاد الري التابعة للبرنامج.

حضر اللقاء مسؤول قطاع المياه بمكتب البنك الدولي بصنعاء نايف أبو لحوم ومدير عام البرنامج الوطني للري المهندس خالد الصلوي.

بتكلفة 106 ملايين دولار

مناقشة تنفيذ مشروع طريق صنعاء - الحديدة

صنعاء/سبأ

ناقشت اللجنة البرلمانية المشتركة من لجنتي الخدمات العامة والصحة والتنمية والنفط أمس مع وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ، مشروع اتفاقية قرض تأهيل وتوسعة طريق صنعاء ــ الحديدة والمبرمة بين اليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 30 مليون دينار كويتي ما يعادل 106 ملايين دولار .

وفي الاجتماع الذي ضم عددا من قيادات الـوزارة طرح الجانب البرلماني عدداً من الملاحظات والاستفسارات على مسؤولي الوزارة الذين بينوا أن المشروع من المشاريع الحيوية التي يتم تنفيذها من قبل وزارة الأشغال العامة والطرق للتخفيف من الإزدحام في الطرق العامة والتقليل من حوادث السير.

بن دغر: هيكلة مؤسسة الاتصالات تهدف إلى ضمان حقوق العاملين وتحسين الإنتاج

صنعاء/ سبأ

> أكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر بأن مشروع هيكلة المؤسسة العامة للاتصالات يهدف الى زيادة الانتاج، وتحسين نوع الخدمات وتقديمها للمواطن في الصورة التي تقدم بها في البلدان المجاورة، وبما يضمن كافة حقوق ومصالح العاملين في المؤسسة، وضمان نمو مداخيلهم والخدمات التي يحصلون عليها.

وأوضح وزير الاتصالات في تصريح لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) انه ليس هناك ما يدعو للقلق من مشروع إعادة الهيكلة على الإطلاق .. مشيراً إلى أنه يعد من المشاريع التي تعاقدت عليها المؤسسة في وقت سابق منذ عام 2009م، ولم يكن بالإمكان إعادة النظر فيه، طالما أصبح نافذا بالاتفاق مع إحدى الشركات الاستشارية الأوروبية.

ونوه الوزير بن دغر بأن الانتهاء من تلك الأعمال والخدمات الاستشارية المرتبطة بإعادة الهيكلة إنما يمثل إطاراً نظريا قابلاً للتعديل والإضافة والحذف، وليس من الضرورة بمكان أن يكون ذلك معداً للتطبيق العملي في الوقت الراهن على الأقل ليس في هذا العام أو العام القادم.

وقـال: " إنه لا يمكن المساومة على مصالح العاملين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تحت أي مسمى أو أفكار لا تتحسن معها قدراتهم وأوضاعهم المعيشية والحياتية" .. مستدلاً على ذلك برفض الوزارة لكثير من الدعوات والضغوطات المحلية، ومنها ضغوط مؤسسات دولية نادت بتخصيص قطاع الاتصالات، وموقف الوزارة هذا ليس حباً في التملك والاحتكار أو استبعاداً لمشاركة الآخرين، وإنما للعديد من الاعتبارات الوطنية بالغة الأهمية، تأتي في مقدمتها مصالح ما يزيد عن عشرة آلاف عامل وكادر وموظف.

وأضاف وزير الاتصالات: إن الوزارة تحرص على عدم التفريط بحقوقهم أو تركهم لمواجهة مصائر مجهولة النهايات، وهو ما يؤكد إدراك الوزارة بأن مشروع إعادة الهيكلة لن يؤثر سلباً على المؤسسة وموظفيها، مالم يكن عاملا من عوامل تطوير هذا القطاع وتحسين مستوى العاملين فيه، بما يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة المتنامية.

ونوه بن دغر بأنه لادعاي لأي قلق لدى العاملين في المؤسسة لأن الهيكلة تعتبر رؤية الشركة التي أعدت الدراسة وليس بالضرورة ان تكون رؤية الوزارة أو المؤسسة، كما أن الوزارة لن تقوم بأية خطوة نحو تطوير الهياكل الإدارية للمؤسسة دون التشاور مع العاملين الذين هم عماد المؤسسة ورافدها الأساسي وأصحاب المصلحة الأولى في تطويرها.

تدشين تقرير سكان اليمن

24.2 مليون نسمة سكان اليمن العام الماضي

العنسي: إضافة مليون نسمة تأخذ أقل من عامين

حسن شرف الدين

كـشـف المـجـلـس الوطني للسكان عن ارتفاع سكان اليمن إلى 24.25 مليون نسمة خلال الـعـام المـاضي 2012م مقارنة بـ21.385.161 نسمة وفقا لتعداد عام 2004م.. متوقعا أن يصل حجم سكان اليمن عام 2020م إلى نحو 30.8 مليون نسمة.

وأشار التقرير الموسوم بعنوان «حالة سكان اليمن 2012م» الـذي دشنته وزارة الصحة العامة والسكان بالتعاون مع صندوق الأمـم المتحدة أمس بصنعاء تحت شعار «أمومة في عمر الطفولة.. مواجهة تحدي حمال المراهقات»، أشار إلى أن حجم الزيادة المطلقة للسكان في اليمن مستمرة ومرتفعة رغم الانخفاض النسبي في معدل النمو السكاني منذ عام 1994م من 3.7% إلى 3% عام 2004م.

واعـتـبر التقرير تضاعف عـدد سكان اليمن خـلال 24 سنة القادمة وفقا لمعدل النمو السكاني المقدر بنحو 3% سنويا يعتبر واحـدا من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم والعالم الـعـربـي.. داعـيـا إلى ضرورة مضاعفة الجهود في مجال العمل السكاني لرفع الوعي بأهمية تخفيض الخصوبة خلال الفترة القادمة كون النمو السكاني سيظل مرتفعا خلال الفترة القادمة حتى وإن شهد معدل الولادات انخفاضا نسبيا في الوقت الحاضر والمستقبل وذلـك لاستمرار دخـول أعداد كبيرة من الفئات صغيرة السن في فترة الزواج والإنجاب.

وأوضـح التقرير أن هناك محافظات يرتفع فيها المعدل السنوي للنمو السكاني عن المـعـدل الوسطي للنمو على مستوى الجمهورية اليمنية وتشمل أمانة العاصمة بمعدل نمو حوالي 5.5% والمهرة 4.5% وعـدن 3.8% وصـعـدة 3.7% والضالع 3.5% والحديدة 3.3% وحضرموت 3.1%.

وتـنـاول التقرير التوزيع السكاني لسكان الجمهورية حيث أشار إلى أن سكان اليمن ما يـزال مجتمع ريفي ويقدر سكان الريف بحوالي 71% من اجمالي سكان الجمهورية بينما يشكل سكان الحضر حوالي 29% من اجمالي سكان الجمهورية بحسب تـقـديـرات 2011م.. ويـلاحـظ عند إجـراء مقارنة لتطوير سكان الحضر والريف أن النسب كما هي لم تتغير خـلال السنوات ما بين عامي 2011-2004م إلا بشكل قليل.. وتحتل محافظة تعز المرتبة الأولى في عام 2011م في نسبة السكان فيها بنسبة 12.1% من اجمالي سكان الجمهورية تليها محافظة الحديدة بنسبة 11% ثم محافظة إب بنسبة 10.7% فأمانة العاصمة بنسبة 9%.

ولفت التقرير إلى أن التوزيع الـسـكـانـي حـسـب الـحـالـة الـحـضـريـة عـلـى مـسـتـوى المحافظات منخفض في كل المحافظات ما عدا محافظات الحديدة والمهرة وحضرموت التي تصل فيها نسبة الحضر إلى 35% و42% و46% على التوالي.. فيما أمانة العاصمة ومحافظة عدن لا يوجد فيهما ريف.

وأوضـح التقرير أن التوزيع النسبي للفئات العمرية العريضة وجد أن فئة الأطفال أقل من 15 سنة ستنخفض من 45% من اجمالي السكان عام 2005م إلى حوالي 37% من اجمالي السكان عام 2025م مقابل ارتفاع في نسبة السكان في سن العمل بين 64-15 سنة من 51% إلى 59% من اجمالي السكان خلال نفس الفترة أي من 10.2 مليون نسمة عام 2005م إلى حوالي 20 مليون نسمة أي أن عدد السكان في سن العمل سيتضاعف خلال فترة الإسقاط 20 سنة وهو ما يمثل حوالي 70% من اجمالي الزيادة السكانية التي سيشهدها سكان اليمن خلال فترة الاسقاطات 2025-2005م حسب المعدل المتوسط للإسقاطات.

وفي حفل تدشين التقرير ألقى وزير الصحة العامة والسكان - نائب رئيس المجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي كلمة أشار فيها إلى أن اليمن لم يكن بعيدا عن المشهد المتسارع في زيادة عدد السكان وتغير خصائصهم حيث أصبح إضافة مليون نسمة إلى سكان اليمن لا تأخذ أكثر من عشرين شهرا وهي زيادة لم يشهد لها تاريخ اليمن من قبل.. وارتفاع وتيرة النمو الحضري في اليمن جعلها تدخل إلى المدن المليونية في منتصف التسعينات من القرن الماضي حيث وصل سكان صنعاء العاصمة حاليا إلى أكثر من مليوني نسمة لأول مرة في التاريخ.

واشار الوزير العنسي إلى أن ارتفاع النمو السكاني في اليمن زاد من الطلب على الخدمات والمـوارد الـضـروريـة للحياة فرغم تضاعف عدد المؤسسات التعليمية والصحية والطرق والكهرباء وغيرها خلال العقود الماضية إلا أن العجز والضعف في نوعية وكمية تلك الخدمات لا زال هو الواقع المعاش حاليا وربما مستقبلا.

وأكـد وزيـر الصحة العامة والسكان أن الزيادة السكانية نـاتـجـة عـن اسـتـمـرار نمط الخصوبة والـولادة في مستوى مرتفع في البلاد راجـع لضعف الوعي حول استخدام وسائل تنظيم الأسرة وضعف التغطية بهذه الخدمات بالإضافة إلى انتشار الزواج المبكر خاصة في الأريـاف والمناطق الفقيرة التي تنتشر فيها الأمية بشكل واسع.

وأضـاف الدكتور العنسي: إن زواج الأطفال له آثار سلبية عديدة ليس على معدل النمو السكاني فحسب وإنما على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي والأسري على حد سواء فالحمل والـولادة الناتج عن الـزواج المبكر يعرض الأم والطفل إلى مخاطر صحية كبيرة على مستوى الوفيات والمرض بالمقارنة في حالة الانجاب في مراحل عمر النضوج للأم والأب.

من جانبه أشار الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد بورجي إلى أن التقرير يتضمن أبرز المؤشرات والبيانات السكانية في اليمن اسـتـجـابـة للطلب الـواسـع للبيانات السكانية المحدثة من قبل مختلف فئات المجتمع خاصة الباحثين والمخططين والجهات ذات العلاقة.

مشيرا إلى أن التقرير تناول عـدد مـن القضايا السكانية أهمها نمو وتطور حجم السكان والتوزيع السكاني والكثافة السكانية والتركيب العمري والنوعي للسكان والنافذة الـديـمـغـرافـيـا والخصائص السكانية للتعليم والصحة والعمل وملخص بأهم المؤشرات السكانية للفترة 1994م و2004م و2012م..